المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 18-07-2006 العـــدد : 10094
الصفحـات : 12 المسلسل : 52

قالت إن التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الإسرائيلية أدى إلى «إعاقة مجلس الأمن»

السعودية تؤكد وقوفها مع «القوى الشرعية والوطنية والمتعقلة في لبنان وفلسطين»

جدة «الشرق الأوسط»

أكد مجلس الوزراء السعودي، أن الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان «الشقيق» وشعبه واقتصاده ومكونات حياته، وما تقوم به من تدمير متعمد ومتكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان واستهداف مقصود للمدنيين والأبرياء والتنكيل بهم، دونما أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية، هو «امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة».

جاء ذلك في الجلسة، التي عقدها المجلس أمس في مدينة جدة وترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي أطلع المجلس على جملة الاتصالات واللقاءات والمشاورات التي تجريها السعودية لتطويق الأزمة الخطيرة الناشبة في المنطقة، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان، وإنهاء الحصار المفروض على الإخوة الفلسطينيين.

حيث أكد المجلس أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل بكل ما أعطيت ومنحت من آلة وتقنية عسكرية، «يبين مدى تراخي المجتمع الدولي وتغاضيه عن الجرائم الإسرائيلية»، وأن التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الإسرائيلية أدى إلى «إعاقة مجلس الأمن عن اتخاذ قرار بهذا الشأن». كما أكد أيضا أن تلك السياسات القاصرة «قادت إلى محاصرة السلطة الفلسطينية، سياسيا واقتصاديا وماليا، واستهدفت الإخلال بالتوازنات التاريخية المستقرة لبعض دول المنطقة، مما أدى إلى التطرف واليأس وتفاقم عدم الاستقرار وانهيار الأمن الاجتماعي وتفتت القرار الوطني داخل القطر الواحد، ونجم عنه انفلات بعض العناصر والتيارات وانزلاقها إلى قرارات منفردة، استغلتها إسرائيل أبشع استغلال لتشن حربا مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم أسرها للشعب الفلسطيني بأكمله».

وأوضح اياد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس بين أن المجتمع الدولي، خاصة دوله الكبرى النافذة، التي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة مسؤولة عن حماية الشعب اللبناني الشقيق ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان وإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على لبنان «الشقيق» وصون سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية تقف صفا واحدا مع «القوى الشرعية والوطنية» والمتعقلة في لبنان (الشقيق) وفلسطين «المحتلة لدرء هذه الأخطار الداهمة على كيان الأمة العربية والإسلامية».

وفي شأن آخر اطلع مجلس الوزراء على طلب ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام الخاص، بالمصادقة على تعديل في اتفاقية «بازل» وبروتوكول «بازل» بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وتشكيل لجنة وطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية بازل ووضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة النفايات الخطرة في المملكة، ووضع خطة لرصد ومكافحة الاتجار والتخلص غير المشروع من النفايات الخطرة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، حيث قرر المجلس وبعد النظر في قرار لمجلس الشورى في هذا الشأن،

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 18-07-2006 العـــدد : 10094
الصفحـات : 12 المسلسل : 52

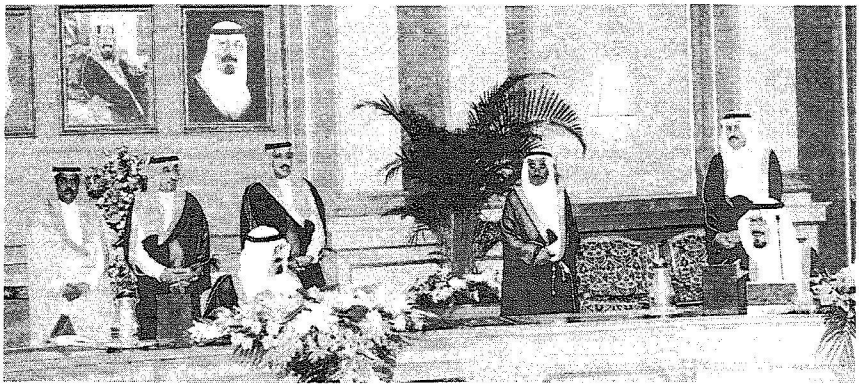

خادم الحرمين الشريفين يترأس جلسة مجلس الوزراء السعودي أمس ويبدو الأمير سلطان بن عبد العزيز (واس)

الموافقة على الطلب المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار، وتم إعداد مرسوم ملكي بذلك.

كذلك وافق المجلس على عدد من الإجراءات في هذا السبيل، من بينها تشكيل لجنة وطنية من عدد من الجهات الحكومية من بين مهامها: الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لإدارة النقابات الخطرة ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ في المملكة، ووضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنقابات الخطرة والتخلص غير المشروع منها.

وفوض مجلس الوزراء، وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجورجي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين السعودية وجورجيا، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

واطلع مجلس الوزراء على ما رفعه وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الصين الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومشروع البروتوكول المرافق له الموقع عليهما في مدينة بكين في 23 يناير (كانون الثاني) 2006. وقرر ومن ثم توقيعه ورفع النسخة النهائية لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق على تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجورجي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين السعودية وجورجيا، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

واطلع مجلس الوزراء على ما رفعه وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الصين الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، ومشروع البروتوكول المرافق له الموقع عليهما في مدينة بكين في 23 يناير (كانون الثاني) 2006. وقرر الموافقة على الاتفاقية والبروتوكول المشار إليهما بالصيغة المرفقة بالقرار.

ومن أبرز الملامح العامة للاتفاقية التي أعد بشأنها مرسوم ملكي: «تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة بصرف النظر عن طريقة فرضها، ويشمل ذلك في المملكة الزكاة وضريبة استثمار الغاز الطبيعي، وبالنسبة لجمهورية الصين الشعبية ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات المشتركة مع استثمار أجنبي والمشروعات الأجنبية».

أيضا وبعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة بشأن مشروع اتفاقية تعاون زراعي بين الحكومتين السعودية والصين الشعبية الموقع عليه في مدينة بكين بتاريخ 12 سبتمبر (أيلول) 2005 وبعد النظر في قرار لمجلس الشورى في هذا الشأن، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ووافق المجلس على تعيين كل من سلمان بن عبد الرحمن بن عبد المحسن الطبيشي على وظيفة (مستشار لشؤون الطيران المدني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الدفاع والطيران، وخالد بن عبد السلام بن إبراهيم المدني على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وعوض الله بن مرشد بن راشد الرحيلي على وظيفة (مدير عام إدارة مراجعة حسابات القطاع العسكري) بذات المرتبة بديوان المراقبة العامة، ومحمد بن إبراهيم بن محمد الجهيمان على وظيفة (ملحق ثقافي) بذات المرتبة أيضا بوزارة التعليم العالي.